

قرار محمد ول على اس بابه

بعلم: أ.د. عثمان عبدالملك الصالح
(عميد كلية الحقوق)

وقل رب ادخلني مدخل صدق وأخرجنني مخرج صدق واجعل لي
من لدنك سلطاناً نصيراً، اللهم ان الامر امر
صدق الله العظيم

اللهم ان الحق قديم لا يبطله باطل.. اللهم ان الامر امر
شهادة بالحق ومن يكتمه في صدره فهو آثم قلبه ولسانه
وشفاته.

وبعد..

يتور الجيل والفتاش هذه الايام على صفحات الجرائد
اليومية وفي التوادي والمحافل في الكويت حول منصب مدير
جامعة الكويت ومن هم المرشحون لشغل هذا المنصب، وقد
ورد اسم من بين مؤله المرشحين.. ولا نذيع سرا حين نقول
باننا نتعرض لضغط شديد من بعض الرؤساء للقبول
الترشح لهذا المنصب كما واننا لا نذيع سرا حين نقول بان
لجنة اختيار مدير الجامعة قد دعتنا مقابلتها في هذا
الخصوص، وخشية منا ان يظن بان رفضنا مقابلة اللجنة
المذكورة بصفتنا من بين المرشحين لشغل هذا المنصب.. هو
ضرب من ضروب التهرب من تحمل المسؤولية.. كان لزاماً
علينا ابداء وجهة نظرنا في هذا الصدد.. والتي تعرضها على

الوجه التالي:
ونشير بادىء ذي بدء، وقبل الدخول في الموضوع، الى
اننا قد تحملنا مسؤولية النهوض بالجامعة طيلة ما يقارب
ربع قرن من الزمان، بدعائهما معيدها ثم مدرساً ثم استاذًا
مساعداً ثم استاذًا ثم عميداً لكلية الحقوق.. وشاركت في
جميع لجانها و مجالسها الأكاديمية على مختلف أنواعها
ودرجاتها.. ولعل في ذلك ما يدفع عنا مظنة عدم تحمل
المسؤولية.

وبعد، فان الواقع الامر وحقيقة يؤكdan بيان الجامعية
تعاني من معضلات مزمنة تضع المصلح امام صعوبات جمة
وعقبات كادت يستحيل على من يريد الاصلاح تخطيها في ظل
ظروف البيئة السياسية والاجتماعية المحبيطة بالوضع
الراهن للجامعة.. وبدون ان تتغير هذه الظروف تغيراً
جزرياً ستذهب سدى كل الجهود التي تبذل للإصلاح مهما
سمت..

ونعرض بايجاز شديد لام المعضلات والعقبات الكثيرة
التي وضعت الجامعة في مواجهة ثمانية مارق:
اولها: ان الجامعة تعاني من سطالية مقننة متکماله على
شغل المناصب متاخرة حولها ويسبيها.. والجامعة في اشد
الحاجة الى ان تنتهي منها وتدفع شرها.

وثانيها: ان الجامعة تعاني من وجود فئة من اعضاء
هيئة التدريس ثبت فشلها في مجال العمل الاكاديمي.. حتى
ان البعض من افراد هذه الفئة قد فات على تعيينه في
الجامعة السنون الطوال دون ان ينشر بحثاً واحداً في مجال
تخصصه.

قرار محمد ول

(تمة المنشور على الصفحة الأولى)

وثلاثتها: ان الجامعة تعاني من وجود فئة اخرى من اعضاء هيئة التدريس فيها، همها اثارة الشغف ومحاولة فرض رغباتها وتحقيق مصالحها الشخصية، دون مراعاة للوائح والقوانين او الاعراف الجامعية واخلالها اخلايا جسيما بالواجب العام، وتسببها في عرقلة شؤون القسم او الكلية او الجامعة عن طريق الهوى وكونها مصدرا لاثارة القلاقل في الجامعة.

ورابعها: ان الجامعة تعاني من وجود فئة ثالثة من اعضاء هيئة التدريس فيها، تختلف من مهنة التدريس في الجامعة ميزة ومركز اجتماعيا تتفاقم به، دون ان يكون لديها الاستعداد لتحمل مسؤوليات هذا المركز باداء وظيفتها المقدسة وواجباتها الاكاديمية على اكمل وجه.. وهي الفئة التي سماها البعض «سلوكا دون عروش» تسودهم بطالة مقنعة داخل الجامعة وينصرف جهدهم الى اعمال خاصة خارجة عن الاطار الاكاديمي.

خامسها: ان الجامعة تعاني من روح -تسود بعض اعضاء هيئة التدريس فيها- مشبعة بالرغبة الجامحة الى رفض ان تحل مشاكل الجامعة داخل حرمها، وتسعي الى وجود حلول للمشاكل صغرت ام كبرت خارج اسوار الجامعة، وتجد لها آذانا صاغية من جهات مسؤولة وغير مسؤولة.. وهذا امر خطير في حاجة الى وقفة جادة.

السادسها: ان مهمة الجامعة في تطبيق مبدأ المشروعية أصبحت باللغة الصنعوية والتعقيدي، وذلك بسبب غياب الاطر القانونية المنضبطة الملائمة.. فالجامعة يحكمها حتى اليوم قانون مضى على أصداره اكثر من سبع وعشرين سنة.. ولوائح متضاربة متناقضه تجعل مهمة تطبيق مبدأ المشروعية باللغة الصنعوية والتعقيدي.

سابعها: ان الجامعة تعاني من تيارات سياسية خارجة عن اطارها يريد كل منها ان يفرض سلطانه عليها ويضمها تحت جناحه ويسخرها لخدمة اهدافه وغاياته شتى الوسائل.. وهذا ما يستلزم اخذ الحيوة والحد من الشدیدين.. وثامنتها: ان الجامعة تعاني من اهدار لاستقلاليتها بتدخلات خارجة عنها وعلى رأسها تلك المشاريع بقوانيين التي تقدم بها بعض اعضاء مجلس الامة والتي ليست في مأداها وحققتها الا تدخل في شؤون الجامعة يمل بـ عليها نوعا خاصا من الاوامر والتواهي هي بمثابة اغتصاب لاختصاصاتها وسلطاتها التقديرية، واهدار ما يجب ان تتمتع به من حرية واستقلال لازم لادائتها للمهمة المقدسة التي تقع على عاتقها مسؤولية تحمل القيام بها.

هذه هي اهم المعضلات المزمنة والعقبات الكبادء التي تقوم في طريق الجامعة وهي متوجهة نحو تحقيق اهدافها فتعمق تقدمها..

و واضح انها تتطلب وقفة جادة وقرارات حازمة حاسمة تظهر الجامعة منها.. وتصبح مسارها نحو الغد الافضل تصحيحا جذرريا ويرقى بها الى محط امال الشعب بها.. وفي تقديرنا وقناعتنا الراسخة ان ظروف البيئة السياسية والاجتماعية انحصارا بالوضع الراهن للجامعة.. غير مؤاتية لاتخاذ مثل هذه القرارات.. ومادامت هذه